

٤٪ لعام ١٩٧٥<sup>(٨٧)</sup>. ان تراجع وتأثر مشاركة المرأة في العمل الزراعي وازدياد انخراطها في التعليم قد اديا الى تراجع مساهمة المرأة في القوى العاملة في السبعينات، بالمقارنة مع الخمسينات او الستينات.

الا انه، بالمقابل، بدأت تتغير مستويات مشاركة المرأة في العمل في المدن تحت تأثير انخراطها المتزايد في النشاط الاقتصادي، ولا سيما في الخدمات كالتعليم والصحة والادارة والبنوك والتجارة. كما شهدت السبعينات انخراطا متزايدا للمرأة في العمل الصناعي، وهكذا فقد ارتفعت مساهمة المرأة في القوى العاملة، غير الزراعية، من ٩,٦٪ عام ١٩٧٠ الى حوالي ١٤٪ عام ١٩٨٠<sup>(٨٨)</sup>. اما في الصناعة فقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل الصناعي من ١٢,٧٪ عام ١٩٧٠ الى ٢٠,٦٪ عام ١٩٧٥<sup>(٨٩)</sup>.

لكن مشاركة المرأة في العمل ترتفع في قطاع الزراعة لتشكّل ٣٣٪ من القوى العاملة الزراعية حسب تعداد ١٩٧٥، اذ شكّلت النساء ما نسبته ٣٦,٢٪ من العاملين الدائمين و ٣٣,٩٪ من العاملين المؤقتين و ٢٦,٢٪ من العاملين العرضيين<sup>(٩٠)</sup>.

ان ارتفاع الطلب في سوق العمل الداخلي المترافق مع وتيرة تسرب عالية للقوى العاملة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتدني القيمة الفعلية للاجور والدخول، وكذلك ارتفاع معدلات الاعالة بالنسبة لارباب اسر العاملين، والتطور الاجتماعي، وتنامي وتأثر التعليم، كلها عوامل تدفع باتجاه زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة. لكن، بالمقابل، تعيق هذه العملية عراقل موضوعية عدة، ابرزها انعدام المساواة في الاجور والحقوق والمزايا الاخرى بين العاملة والعامل، وغياب حماية القانون لحقوق المرأة، وموقف اصحاب العمل السلبي من تشغيل المرأة المتزوجة، والعوائق الاجتماعية الاخرى، كمعارضة الاب او الزوج، وانعدام المساواة في فرص التعليم والتدريب للمرأة<sup>(٩١)</sup>.

## ٧ - تحسن خصائص قوة العمل الزراعية

ويتجلى ذلك في بدء تحول بنية العمل الزراعي باتجاه ازدياد الاعتماد على العمل المأجور في الزراعة (تحول الاغوار ووادي نهر الاردن الشرقي، الى مركز للزراعة الرأسمالية)، حيث يستمر تحول العمل الزراعي الى عمل دائم على مدار السنة تقريبا، وازدياد مظاهر تجمع وتمركز قوة العمل واتصالها بالالة، كما تتحسن نسبيا مظاهر الاستقرار في العمل وطابعه شبه الدائم.

ان المؤشرات غير المباشرة، والتي تصف مجرى تحول علاقات الانتاج والهيكّل العام للقوى المنتجة في الريف تشير، في ظل غياب المعطيات المباشرة والمموسة عن اوضاع العمال الزراعيين، الى تحسن ملموس في خصائص قوة العمل الزراعية. فاكثّر من نصف الحيازات الزراعية (وفقا للتعداد الزراعي الشامل لعام ١٩٧٥) تنتج اساسا للسوق، ومن اجل التبادل النقدي في السوق، مقابل ٤٨٪ من المجموع الكلي للحيازات الزراعية كانت تكرس اكثر من ٥٠٪ من قيمة انتاجها لاغراض سد الاحتياجات الذاتية للحائز واسرته<sup>(٩٢)</sup>. وهذا يعني ان انماط الانتاج الاكتفائية تتراجع من حيث عدد الحيازات، وانها تنخرط بنسب متفاوتة في الانتاج للسوق. اما في الاغوار والمرتفعات فان نمط الزراعات يظهر انها موجّهة كليا نحو السوق (خضروات وفاواكه وثمار). ان الطابع الرأسمالي للزراعة يتجلى اكثر فاكثّر في تسارع وتيرة استخدام الالات الزراعية الميكانيكية، سواء تلك الالات الثابتة المولدة للقوة، او الجرارات والالات الاخرى الخاصة باعمال تجهيز الارض والزراعة والحصاد وتجهيز الاعلاف والانتاج الحيواني ومعدات النقل. ولقد ارتفع عدد